


Distr.: General
17 October 2011

Arabic
Original: English

النهج الاستراتيجي
للإدارة الدولية
للمواد الكيميائية



الفريق العامل المفتوح العضوية للمؤتمر الدولي
المعني بإدارة المواد الكيميائية
الاجتماع الأول

بلغراد، ١٥ - ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١

البند ٥ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ النهج الاستراتيجي: الموارد المالية والتقنية للتنفيذ

معلومات محدثة عن برنامج البداية السريعة

أولاً - معلومات أساسية

١ - أنشأ الفريق الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، بموجب مقرره ٤/١، برنامج البداية السريعة لدعم عملية التمكين الأولى لبناء القدرات وأنشطة التنفيذ لدى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وفي ذلك القرار طلب المؤتمر أيضاً بأن يشتمل برنامج البداية السريعة على صندوق استئماني يديره برنامج الأمم المتحدة للبيئة وعلى تعاون متعدد أطراف وثنائي وعلى أشكال أخرى من التعاون. ودعا كذلك الحكومات ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص، بما في ذلك دوائر الصناعة، والمؤسسات، والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين، القادرين على المساهمة في الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة إلى القيام بذلك.

٢ - والمؤتمر هو هيئة الإدارة الرئيسية لبرنامج البداية السريعة. وأنشأ المؤتمر أيضاً بموجب قراره ٤/١ المجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة ويتألف من اثنين من الممثلين الحكوميين عن كل إقليم من أقاليم الأمم المتحدة إلى جانب جميع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف والمساهمين الآخرين في البرنامج. ودعا المؤتمر أيضاً ممثلي المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تشكيل لجنة تنفيذ للصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة. ويستعرض المجلس التقدم المحرز في ظل برنامج البداية السريعة على أساس التقارير الواردة من لجنة تنفيذ الصندوق الاستئماني والمشاركين الآخرين في برنامج البداية السريعة، ويقدم إرشاداً تشغيلياً

بشأن تنفيذ الأولويات الاستراتيجية للبرنامج. وكما جاء في التذييل الثاني للقرار ٤/١، تقوم لجنة تنفيذ الصندوق الاستثماري باستعراض وتقييم الاقتراحات المقدمة للمشاريع التي يمولها الصندوق الاستثماري لبرنامج البداية السريعة.

ثانياً - استعراض منتصف المدة لبرنامج البداية السريعة

٣ - طلب المؤتمر، بموجب قراره ٣/٢ بشأن الموارد المالية والتقنية للتنفيذ، أن يقوم المجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة بتقييم البرنامج وأن يقدم تقريراً عن فعاليته وكفاءة تنفيذه وأن يقدم توصيات في ضوء استنتاجاته لينظر فيها المؤتمر في دورته الثالثة.

٤ - وأقر المجلس التنفيذي في اجتماعه الخامس المعقود يومي ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ اختصاصات تفصيلية لصياغة استعراض منتصف المدة. وكلفت أمانة النهج الاستراتيجي بتعيين اثنين^(١) من الخبراء الاستشاريين لإجراء عملية الاستعراض كما كلفت بتنسيق الاستعراض وفقاً للاختصاصات. ويتألف الاستعراض من دراسة مكتبية ومقابلات ومسح لأصحاب المصلحة. ولم يُنظر في إجراء زيارات إلى المواقع نتيجة قيود التمويل والوقت.

٥ - وتم تعيين الخبيرين الدوليين لإجراء الاستعراض. وتبين صعوبة تعيين خبير من أحد البلدان النامية بسبب قيود الوقت والقيود الإدارية؛ وللتعويض عن غياب تمثيل البلدان النامية، عقدت الأمانة فريقاً استشارياً مخصصاً من الخبراء الكيميائيين لتوفير مدخلات في الاستعراض، وبالتالي كفالة التمثيل العريض للبلدان النامية والمتقدمة في عملية الاستعراض. وتم تجميع التقريرين الناشئين عن أعمال الخبيرين في تقرير واحد يتابع الإطار المقترح المقدم في الاختصاصات ويدمج توصيات الفريق الاستشاري المخصص من الخبراء الكيميائيين مع احترام الآراء والتعليقات الأصلية لكاتبتي التقريرين. وتم إدخال تعديلات تحريرية طفيفة مع تحديد مصدر التعليقات حسب الاقتضاء.

٦ - وفحص المجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة استعراض منتصف المدة في اجتماعه السادس المعقود في جنيف يومي ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وتوصل إلى أن التحليل الشامل والتوصيات المعروضة في الاستعراض يدعون إلى خيبة الأمل، وخاصة بسبب عدم وجود مدخلات من أصحاب المصلحة. وقال المجلس التنفيذي إن استخلاص نتائج حاسمة من الاستعراض واجه عقبات بسبب عدم توفر المعلومات من المنفذين على الصعيد الوطني، الذين لم يتم التشاور معهم بالقدر الكافي. وأعترف بأنه بالرغم من أن التقرير يتضمن معلومات وبيانات مفيدة كثيرة بشأن مشاريع برنامج البداية السريعة ذات القيمة ويمكن استخدامها في إجراء التقييم لكنه لا يعبر عن واقع نتائج المشاريع وخاصة في ملخصه التنفيذي وتوصياته.

٧ - ومع مراعاة الولاية عملاً بالقرار ٣/٢ وخاصة ما تتطلبه من صياغة توصيات في ضوء استنتاجات الاستعراض لينظر فيها المؤتمر في دورته الثالثة، فقد قرر المجلس أنه يحتاج مزيداً من المعلومات

(١) يعرض الفرع السادس من الاختصاصات معايير تعيين خبيري التقييم الدوليين على النحو التالي: واحد من بلد متقدم والآخر من بلد نامٍ؛ وينبغي ألا يكونا مرتبطين ببرنامج البداية السريعة أو بالمشاريع الممولة من الصندوق الاستثماري للبرنامج؛ وينبغي أن يكونا من الخبراء البيئيين الدوليين المتخصصين في إدارة المواد الكيميائية؛ وينبغي أن يكونا من أصحاب الخبرة في إدارة المشاريع وتنفيذها وتقييمها.

قبل صياغة هذه التوصيات. ولذلك وافق على إجراء يتم بمقتضاه تنقيح الاستعراض لسد الثغرات القائمة وإضافة مدخلات من أصحاب المصلحة ومعالجة قضايا الإدارة على نحو أكثر اكتمالاً.

٨ - ووفقاً لهذا الإجراء، ستقوم الأمانة بتعيين خبير استشاري جديد لتنقيح استعراض البرنامج، مستفيداً من أعمال اجتماع الفريق العامل المفتوح العضوية لجمع معلومات من منفذي المشاريع ومن أصحاب المصلحة الآخرين في النهج الاستراتيجي الحاضرين في الاجتماع. وسيكون الاستعراض المنقح جاهزاً لاستعراضه في المجلس التنفيذي في اجتماعه السابع في نيسان/أبريل ٢٠١٢ وسيقدم استنتاجات تسهل على المجلس التنفيذي صياغة توصيات ليستعرضها المؤتمر في اجتماعه الثالث في ٢٠١٢.

٩ - ويمكن الاضطلاع على تقرير استعراض منتصف المدة لبرنامج البداية السريعة (SAICM/EB.6/7/Rev.1) في الموقع الشبكي للنهج الاستراتيجي www.saicm.org.

ثالثاً - حالة برنامج البداية السريعة

ألف - تنقيحات الخطوط التوجيهية التشغيلية لتنفيذ برنامج البداية السريعة

١٠ - أيد المجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة، في اجتماعه السادس المعقود في جنيف يومي ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، تعديلات الخطوط التوجيهية لتطبيق التمويل تمشياً مع ولاية توفير إرشاد شامل لتنفيذ البرنامج. وتشمل التغييرات طلباً بالحصول على معلومات معززة بشأن مبررات المشاريع عن طريق توفير صورة واضحة لحالة إدارة المواد الكيميائية على الصعيد القطري؛ ومعلومات معززة عن الميزانية، بما في ذلك بالتحديد معلومات تفصيلية عن بنود السفر في ميزانية المشروع، مثل الوصف التفصيلي لكل العاملين في المشروع الذين يسمح لهم بالسفر. وعملاً بهذه الترتيبات الجديدة ينبغي أن يكون سفر موظفي المنظمات الحكومية الدولية المدعوم من برنامج البداية السريعة مقتصرًا على الموظفين الذين يقدمون دعماً تقنياً موضوعياً للمشروع.

١١ - وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ المجلس بقلق أن عدداً كبيراً من المشاريع أحقق في تقديم تقارير مرحلية و/أو نهائية إلى الأمانة. ولذلك طلب تعديل الخطوط التوجيهية لتقديم الطلبات لتنص على عدم تأهل البلدان في الحصول على تمويل إلا إذا قدمت إلى الأمانة جميع التقارير ذات الصلة بالمشاريع السابقة التي تلقت تمويلًا لها من البرنامج.

١٢ - ولاحظ المجلس أن المشاركين في الاجتماع الإقليمي الأفريقي الرابع قد أعربوا عن قلقهم لأن المشاريع الممولة في الجولات ١٢ و ١٣ و ١٤ سوف تُستكمل في غضون ١٨ شهراً و ١٢ شهراً وستة أشهر على التوالي. وقال هؤلاء المشاركون إن هذه الحدود الزمنية غير واقعية نظراً لأنه من الضروري أن يتحقق قدرٌ هائل من التنسيق بين أصحاب المصلحة في أنواع المشاريع التي يجري دعمها وسيجعل ذلك من العسير تنفيذ المشاريع في مدة تقل عن ٢٤ شهراً.

١٣ - وبعد النظر في هذه القضايا لاحظ المجلس أن اختصاصات برنامج البداية السريعة المعروضة في التذييل الثاني للقرار ٤/١ تحد من قدرة الأمانة على صرف الأموال بعد تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وطلب من الأمانة أن تُعد مشروع توصية ينظر فيها المؤتمر في دورته الثالثة، وتُنص على تعديل القرار

٤/١ والقرار ٣/٢ لإتاحة إمكانية ربط تمويل المشاريع حتى نهاية ٢٠١٣ والقيام بعمليات صرف بعد نهاية عام ٢٠١٣.

باء - حالة تنفيذ برنامج البداية السريعة

١٤ - يمكن الاطلاع على معلومات تفصيلية عن تنفيذ برنامج البداية السريعة، بما في ذلك عن حالة المشاريع وتنفيذ خطة العمل، في الوثيقة SAICM/OEWG.1/INF/12، التي استخرجت منها البيانات الرئيسية التالية.

١٥ - قام البرنامج منذ إنشائه بتعبئة ما مجموعه ٣٩,٥ مليون دولار، بما في ذلك مساهمات عينية إضافية من مشاريع ممولة (٧ ملايين دولار) ومساهمات من المانحين إلى الصندوق الاستثماري (٣٢,٥ مليون دولار).^(٢) وبالإضافة إلى ذلك، تبين من المساهمات المقدمة عن غير طريق الصندوق الاستثماري والمعلنة باستعمال استمارة التبليغ الرسمية أن البرنامج يتمتع بإمكان جذب أموال لدعم أنشطة إدارة المواد الكيميائية على الصعيد العالمي. وفي الفترة بين ٢٠٠٦ وتموز/يوليه ٢٠١١ تم إعلان ما مجموعه ٧٦,٤ مليون دولار من المساهمات غير المقدمة إلى الصندوق الاستثماري.^(٣)

١٦ - وقد أنشئ الصندوق الاستثماري الطوعي المحدود زمنياً لدعم الأنشطة من أجل تمكين أعمال بناء القدرات والتنفيذ الأولية في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال تمهيداً مع أولوياتها الوطنية لتنفيذ النهج الاستراتيجي. ويشمل مجموع حافطة برنامج البداية السريعة ١٣٩ مشروعاً تمت الموافقة عليها عبر ١٠ دورات من تقديم الطلبات، عقدت بين أيار/مايو ٢٠٠٦ وشباط/فبراير ٢٠١١، بتمويل يصل مجموعة إلى ٤٤٤ ٤٣٢ ٢٩ دولاراً. ويجري تنفيذ هذه المشاريع على يد ١٠٠ حكومة و ١٥ منظمة من منظمات المجتمع المدني وينطوي على أنشطة في ١٠٣ بلدان، منها ٥٣ بلداً من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن بين البلدان المائة والثلاثة والثلاثين التي تستحق الحصول على أموال من الصندوق الاستثماري لم يتقدم بعد ٣٠ بلداً للحصول على هذا التمويل.

١٧ - وقد وضع المجلس التنفيذي في اجتماعه الثاني الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ أهداف واستراتيجيات خطة العمل^(٤) الرامية لجمع الأموال. وأظهر البرنامج تقدماً في تحقيق معظم الأهداف والاستراتيجيات، فقد حقق أمرين: أولاً، التمويل المشترك المعزز لما نسبته ٣٠ في المائة على الأقل من الأموال الابتدائية للصندوق الاستثماري وثانياً، تكرار المساهمات قبل الدورة الثانية للمؤتمر لما نسبته ٦٠ في المائة على الأقل من المانحين. ولم يتسن تحقيق هدفين متعلقين بتوسيع قاعدة المانحين، بيد أن ذلك يبين التحديات التي يجابهها البرنامج على صعيد جذب مانحين جدد. وقد أنجزت جميع استراتيجيات وأهداف

(٢) الأرقام حتى تموز/يوليه ٢٠١١.

(٣) رغم أن هذا الرقم يدعو إلى الإعجاب إلا أنه قد ينطوي على مبالغة في التقدير نظراً لأن مقتضيات التبليغ عن عنصر المساهمات غير المتصلة بالصندوق الاستثماري في البرنامج لا تطالب المساهمين بالإفصاح عن تفاصيل البرامج المدعومة في هذه الفئة. ويقر المجلس التنفيذي بحدوث بعض حالات الازدواج في الأرقام في بعض الحالات (أنظر الوثيقة SAICM/EB.6/8).

(٤) وضع المجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة خطة عمل في عام ٢٠٠٧ وظل يحدّثها في كل اجتماع من اجتماعاته، عند الضرورة.

التوعية والنقل المتكافئ، التي وضعت لضمان مشاركة الأقاليم الممثلة تمثيلاً ناقصاً والبلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، أو تم إحراز تقدم مرضٍ على صعيد تحقيقها.

١٨ - وكان الهدف الكلي من جمع الأموال بموجب خطة العمل^(٥) والذي كان يتعين تحقيقه بنهاية البرنامج هو جمع مبلغ ٤٧٧ ٨١١ ٤٤ دولار. وبحلول تموز/يوليه ٢٠١١ بلغت جملة المساهمات والتعهدات بالتبرع التي تلقاها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٣٥٨ ٤٠٧ ٣٢ دولار. ولذلك لا بد، لكي يحقق الصندوق الاستثماري هدفه، من أن يتسلم مبلغ ١١٩ ٤٠٤ ١٢ دولار وهو مبلغ سيمكنه من دعم ٥٠ مشروعاً آخر على الأقل. ووفقاً للقرار ٣/٢ فإنه يجب تقديم هذا المبلغ بنهاية الدورة الثالثة للمؤتمر. وبالنظر إلى أن هناك ٣٠ بلداً مؤهلاً لم يتسلم بعد دعماً مالياً فإن تسلم هذه المساهمات هو أمر ضروري لتلبية الاحتياجات المؤكدة التي لم يُستجب لها، بينما تظل الحاجة للدعم كبيرة.

١٩ - وعلى الرغم من نجاحات الصندوق الاستثماري المبكرة في جذب الأموال فإن وضعه المالي تدهور بشكل كبير خلال العام المنصرم. إن هذا الأمر خطير على نحو خاص خلال هذه الفترة الفاصلة في تنفيذ النهج الاستراتيجي نظراً لأن الصندوق الاستثماري سيظل فقط مفتوحاً لتلقي المساهمات حتى الدورة الثالثة للمؤتمر التي ستعقد في عام ٢٠١٢. وحتى تموز/يوليه ٢٠١١ بلغت الأموال المتاحة لدعم المشاريع ١٢٥ ١٥٥ ١ دولار. وبهذا المبلغ ستكون لجنة تنفيذ برنامج البداية السريعة قادرة على الموافقة على ٥ مشاريع كحد أقصى من بين ٢٣ مشروعاً مؤهلاً قدمت لها مقترحات خلال الجولة الحادية عشرة من تقديم الطلبات،^(٦) وهذا العدد هو أقل عدد من المقترحات تتم الموافقة عليه حتى الآن. ونظراً لأنه في كل جولة يتم تمويل ما بين ٤٥ و ٥٠ في المائة من المشاريع المقترحة بمتوسط مبلغ إجمالي يتراوح بين ٢ مليون و ٣ مليون دولار فإن من الواضح أن الحاجة لأموال برنامج البداية السريعة تظل كبيرة نظراً لأن نصف المشاريع المقترحة تقريباً لا يحظى بالتمويل.

جيم - وضع مشاريع حافظة الصندوق الاستثماري لبرنامج البداية السريعة

٢٠ - بلغ مجموع مشاريع برنامج البداية السريعة، حتى تموز/يوليه ٢٠١١، ١٤٣ مشروعاً. ويبين الموجز أدناه المعلومات عن الوضع الحالي لهذه المشاريع التي صنفت في خمس فئات هي: مشاريع مكتملة، ومشاريع جارية، ومشاريع معلقة، ومشاريع موافق عليها في انتظار توقيع اتفاقية المشروع، ومشاريع تنتظر تأكيد الموافقة.

١ - المشاريع المكتملة

٢١ - تم إكمال أنشطة ما مجموعه ٣٤ مشروعاً من جولة التقديم الأولى وحتى السادسة. ومن هذه المشاريع اعتبر ٢٤ مشروعاً "مكتملة على النحو الواجب" نظراً لأن جميع الأهداف القابلة للتحقيق قد

(٥) أشارت أمانة النهج الاستراتيجي خلال الاجتماعات الإقليمية التي عقدت في أواخر عام ٢٠٠٦ إلى ضرورة وضع خطة عمل لبرنامج البداية السريعة. وقد صيغت الخطة خلال الفترة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٧ من خلال عملية تشاورية ووضعها في صيغتها النهائية المجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة في اجتماعه الثاني الذي عقد في يومي ٢٣ و ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

(٦) ستنظر لجنة تنفيذ الصندوق الاستثماري لبرنامج البداية السريعة في الموافقة على الطلبات في اجتماعها الثاني عشر المقرر عقده في يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في باريس.

قُدمت، أما المشاريع العشرة الباقية فيجري تقديم التقارير النهائية لها. وفي معظم المشاريع الأربعة والثلاثين المكتملة تهدف الأنشطة والنتائج المهمة الرئيسية إلى:

- (أ) وضع موجزات وطنية للمواد الكيميائية؛
- (ب) وضع تقييمات وطنية للقدرات؛
- (ج) ترتيب أولويات أنشطة تنفيذ النهج الاستراتيجي؛
- (د) وضع منهجيات لتقييم المخاطر؛
- (هـ) إدماج المسائل المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية في خطط التنمية الوطنية للبلدان المشاركة؛
- (و) تعزيز تماسك وتنفيذ الاتفاقيات الدولية القائمة؛
- (ز) تطوير حملات وطنية للتوعية بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

٢٢ - وقد جرت أيضاً تدخلات محددة كجزء من الحملات الإقليمية المتكاملة للتقليل إلى الحد الأدنى من مصادر الزئبق المحلية، بما في ذلك الإجراءات المتخذة في المجتمعات المحلية لحماية صحة الأطفال والنساء. وقد استفادت هذه الأنشطة من المشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني.

٢ - المشاريع الجارية

٢٣ - هناك ٧١ مشروعاً، من الجولة الأولى وحتى الجولة التاسعة لتقديم الطلبات، لا تزال جارية. ومن هذه المشاريع، هناك ٣٥ مشروعاً من الجولة الثانية وحتى التاسعة لتقديم الطلبات تظهر تقدماً وفقاً لخطط العمل الخاصة بها، منها ١٢ مشروعاً هي في مرحلة مبكرة من التنفيذ (بما في ذلك الأنشطة التحضيرية للشروع في أنشطة التنفيذ)، و ٢١ مشروعاً تنفذ بعض الأنشطة الرئيسية في خطط العمل الخاصة بها ومشروعان في المرحلة النهائية للتنفيذ.

٢٤ - وهناك ٣١ مشروعاً أخرى من الجولة الأولى إلى الثامنة لتقديم الطلبات تحرز تقدماً لكنها تعاني من التباطؤ، ولذلك طلب الداعمون لها فترات إضافية أو يعترضون طلب تلك الفترات. وينشأ التأخير بصورة رئيسية من البداية البطيئة لهذه المشاريع والمشاورات المطولة بهدف إبرام اتفاقيات بين الوكالات المنفذة والحكومات ومن المشاكل على المستوى الوطني فيما يتعلق بتنظيم المشروع وتنسيقه ومن التأخير في توظيف أو استبدال الموظفين والمستشارين، إضافةً إلى تحويل الأموال على الصعيد الوطني. أما المشاريع الخمسة الباقية فقد اكتنفتها مشاكل خطيرة منها عدم تقديم التقارير أو عدم إكمال الأنشطة بعد ٣٦ شهراً من التوقيع على الاتفاقية.

٣ - المشاريع المعلقة

٢٥ - تم تعليق أربعة مشاريع من الجولات الأولى إلى الثالثة والجولة السابعة لتقديم الطلبات لعدم تحقيق تقدم (مشروع واحد)، أو لعدم إنجاز اتفاق على المستوى الوطني في غضون فترة زمنية قدرها عاماً واحداً (مشروعان)، أو لعدم تلبية الشروط بعد الموافقة الأولية المشروطة من جانب لجنة تنفيذ الصندوق

الاستثماني (مشروع واحد). وفي مشروع واحد، دفعت الأموال إلى الجهة المنفذة وأعيدت إلى الصندوق الاستثماني دون إنفاقها.

٤ - المشاريع الموافق عليها في انتظار التوقيع على اتفاقاتها

٢٦ - صيغت بحلول تموز/يوليه ٢٠١١ اتفاقيات لستة مشاريع تمت الموافقة عليها خلال الجولة التاسعة لتقديم الطلبات، وتنتظر هذه الاتفاقات الموافقة والتوقيع عليها من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة. كذلك صيغت ثمانية اتفاقات أخرى لمشاريع من الجولة العاشرة لتقديم الطلبات، وتجري مناقشة هذه الاتفاقات مع الجهات المنفذة. وسيتم تحويل الأموال لتنفيذ هذه المشاريع بمجرد اكتمال اتفاقات هذه المشاريع.

٥ - المشاريع التي تنتظر تأكيد الموافقة

٢٧ - وافقت لجنة تنفيذ برنامج البداية السريعة بصورة مشروطة على ١٧ مشروعاً من الجولة العاشرة لتقديم الطلبات.^(٧) وقد طُلب إلى مقدمي طلبات هذه المشاريع تلبية الشروط في غضون ثلاثة أشهر. وقد حدد الأجل النهائي لتقديم الطلبات المنقحة ليكون آب/أغسطس ٢٠١١. وفي وقت إعداد هذه المذكرة استوفت المشاريع السبعة عشر جميعها الشروط ويجري صياغة الاتفاقات من أجل التشاور مع الجهات المنفذة للمشاريع، وبعد ذلك سيتم الشروع في عملية التوقيع.

دال - دعم الأمانة لبرنامج البداية السريعة

٢٨ - قدمت الأمانة الدعم لبرنامج البداية السريعة وللصندوق الاستثماني التابع له وفق الولاية الممنوحة لها بموجب القرار ٤/١. ويشمل الدعم تيسير اجتماعات لجنة تنفيذ الصندوق الاستثماني (١١ اجتماعاً حتى الآن) واجتماعات المجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة (ستة اجتماعات حتى الآن)، وتقديم الدعم الإداري للصندوق الاستثماني لبرنامج البداية السريعة، وفرز مقترحات مشاريع الصندوق الاستثماني من حيث الاكتمال والأهلية.

٢٩ - وقد أُنجزت الأمانة ١٠٨ اتفاقات كما جهزت طلبات لتمديد فترات مشاريع وعمليات دفع للأموال. وفي عشرة جولات لتقديم الطلبات إلى الصندوق الاستثماني لبرنامج البداية السريعة قامت الأمانة بفرز ٣٢٦ مقترحاً من مقترحات المشاريع من حيث الاكتمال والأهلية منها ٢٧١ طلباً جرى تقييمها من جانب لجنة تنفيذ الصندوق الاستثماني لبرنامج البداية السريعة. ويفرض برنامج الأمم المتحدة للبيئة رسوماً قدرها ٥ في المائة على المساهمات المقدمة لتغطية تكاليف أداء وظائف الوصاية التي يقدمها البرنامج، وذلك باستثناء الأموال المخصصة المقدمة من المفوضية الأوروبية للمشاريع المتعلقة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في البلدان الأفريقية والبلدان في منطقة الكاريبي والمحيط الهادئ، التي يفرض عليها البرنامج رسوماً قدرها ٣ في المائة. وتحصل وظائف الأمانة لبرنامج البداية السريعة على تمويل منفصل من خلال التبرعات من المفوضية الأوروبية وغيرها من المانحين.

(٧) في الاجتماع الحادي عشر الذي عقد يومي ١٣ و١٤ نيسان/أبريل ٢٠١١.

رابعاً - الإجراء الذي يمكن أن يتخذه الفريق العامل المفتوح العضوية

٣٠ - قد يرغب الفريق العامل المفتوح العضوية في:

(أ) أن يحيط علماً بالمعلومات المقدمة في هذه المذكرة وفي الوثيقة SAICM/OEWG.1/INF/12 بشأن حالة برنامج البداية السريعة؛

(ب) أن يشيد بالمجلس التنفيذي على جهوده في تقديم تقييم للبرنامج يتسم بالدقة ويتطابق مع أعلى معايير الجودة؛

(ج) أن يوصي بأن يعتمد المؤتمر قراراً جديداً لتعديل متطلبات القرارين ٤/١ و ٣/٢ لضمان السماح بتقديم تعهدات مالية لمشاريع الصندوق الاستثماري لبرنامج البداية السريعة حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ واستمرار المدفوعات من الأموال إلى حين اكتمال أنشطة جميع المشاريع في الحافظة.

٣١ - وكما ذكر أعلاه فإن الصندوق الاستثماري لبرنامج البداية السريعة مسموح له في الوقت الحالي بتلقي مساهمات من المانحين حتى الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، والتمويل المستهدف الذي حدده المجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة هو ١١٩ ٤٠٤ ١٢ دولار. وعند الأخذ في الاعتبار أن الحاجة للتمويل تظل كبيرة وأن هناك ٣٠ بلداً لم تتلق قط دعماً من الصندوق الاستثماري لبرنامج البداية السريعة فإن الفريق العامل المفتوح العضوية قد يرغب في:

(أ) أن يبحث الحكومات ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على تقديم مساهمات إلى الصندوق الاستثماري؛

(ب) أن يدعو أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي، وبخاصة الحكومات ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية القادرة، إلى تقديم مساهمات جديدة وإضافة إلى الصندوق الاستثماري لضمان تحقيق الهدف المتمثل في جمع مبلغ ٤٤،٨ مليون دولار ما يسمح بدعم زهاء ١٨٠ مشروعاً خلال فترة عمل برنامج البداية السريعة.